

الدوافع غير المعلنة للتدخل العسكري

للناتو في ليبيا

حسام فتحي محمد^١ عبد الرحيم أحمد خليل،^٢

إبراهيم قرشي،

١ باحث، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

٢ استاذ السياسة، بكلية التجارة، جامعة أسيوط

الملخص

يتناول هذا البحث تداعيات التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا ضد نظام القذافي، من حيث الدوافع الحقيقية غير المعلنة لهذا التدخل من قبل دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فعلى الرغم من وجود العديد من الدوافع والمبررات الشرعية التي برر بها حلف الناتو تدخله العسكري، ومنها صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، والذي كان دافعاً معلناً لشرعية التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا، وتحت مظلة جامعة الدول العربية التي أعطت الشرعية القانونية لدافع التدخل العسكري في ليبيا، وبدا اهتمام حلف الناتو بشأن التدخلات خارج نطاقه الجغرافي من أجل تحقيق أهداف مصالح أعضاء دول الناتو التي تعتبر بمثابة التدخل الخفي والتي ظهرت في قمتي بوخارست عام ٢٠٠٨ وريجا ٢٠٠٩ حيث تضمن البيان الختامي ان المصالح الامنيه للحلف يمكن ان تتأثر بانقطاع امدادات الموارد الحيويه الامر الذي يتطلب ضروره التعاون بين حلف الناتو والمنظمات المعنيه للحفاظ علي ذلك المورد الحيوي إلا أنه يوجد العديد من الدوافع الحقيقية وغير المعلنة التي حركت سياسات دول حلف شمال الأطلسي لحماية مصالحها، والتي منها دوافع سياسية كإسقاط نظام القذافي وتقسيم الدولة الليبية إلى دويلات ودوافع اقتصادية للحصول على الموارد النفطية الليبية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، التدخل العسكري، الدوافع غير المعلنة، الناتو.

Abstract

This research deals with the repercussions of NATO's military intervention in Libya against the Gaddafi regime, in terms of the real, undeclared motives for this intervention by the North Atlantic Treaty Organization (NATO) countries. Despite the existence of many legitimate motives and justifications that NATO justified its military intervention, including the issuance of Security Council Resolution No. (1973), which was a declared motive for the legitimacy of NATO's military intervention in Libya, and under the umbrella of the League of Arab States, which gave legal legitimacy to the motive for military intervention in Libya, NATO's interest in interventions outside its geographical scope began in order to achieve the goals of the interests of NATO members, which are considered covert intervention, which appeared at the Bucharest Summit in 2008 and Riga Summit in 2009, where the final statement included that the security interests of the alliance could be affected by the interruption of vital resource supplies, which requires the necessity of cooperation between NATO and the relevant organizations to preserve this vital resource, but there are many real, undeclared motives that moved the policies of NATO countries to protect their interests, including political motives. Such as the overthrow of the Gaddafi regime, the division of the Libyan state into small states, and economic motives to obtain Libyan oil resources. Keywords: Libya, military intervention, undeclared motives, NATO.

Keywords: Libya, military intervention, undeclared motives, NATO.

مقدمة:

بدأ التدخل العسكري في ليبيا في أعقاب احتجاجات ١٧ فبراير عام ٢٠١١م ، ضد نظام معمر القذافي، حيث كانت الفرصة سانحة للدول الغربية في تدخلهم عسكرياً ليبيا، وخاصة بعد نجاح ثورتي تونس ومصر، ومما ساعد على ذلك أيضاً موقف نظام القذافي المتصلب ضد المحتجين الليبيين واستعمال القوة للحد من هذه الاحتجاجات، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين للوقوف بجانب الليبيين ونصرتهم وحمايتهم كحق مشروع، فكان دافعاً كافياً للتدخل العسكري للناطو في ليبيا أمام المجتمع الدولي.

والحقيقة إن هناك دوافع أقوى للتدخل العسكري في ليبيا، منها إسقاط نظام القذافي والذي كان بمثابة عقبة أمام الغرب باستخدامه لسياسة الاستعداد ضد الغرب، كما أن ليبيا بلد غني في إنتاج النفط فهي من أغنى الدول المنتجة للنفط، إضافة إلى موقع ليبيا الجغرافي الذي ساعد الغرب على هذا التدخل فهي تقع على حدود أوروبا الجنوبية ما بين مصر وتونس.

هذا ما دفع مجلس الأمن في ١٧ مارس ٢٠١١ إلى صدور القرار رقم (١٩٧٣) والذي تضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا، والذي صاغته فرنسا وبريطانيا وشاركت في رعايته لبنان وأمريكا، ونال القرار تأييد عشرة أصوات من بين خمسة عشر صوتاً، وامتنعت عن التصويت على هذا القرار كلاً من (ألمانيا، والبرازيل، وروسيا، والصين، والهند)، وركز القرار على دافع حماية السكان المدنيين الليبيين، حيث دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار والوقف الكامل للعنف ضد المدنيين، وأخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا قد أخذ التدخل العسكري لحلف النااتو في ليبيا الشرعية القانونية أمام المجتمع الدولي بتدخله لأغراض إنسانية^(١).

والناظر للتدخل العسكري للنااتو في ليبيا يلحظ إن هناك دوافع ومقاصد حقيقية غير معلنة من قبل الدول الأعضاء في النااتو، فمنها دوافع سياسية تتعلق بسياسة نظام القذافي للغرب واستعدائه لهم، ومنها دافع جغرافي نظراً لقرب ليبيا من الحدود الجنوبية الأوروبية، بالإضافة إلى الدافع الاقتصادي فليبيا تعتبر من أغنى دول العالم إنتاجاً للنفط، مما كان دافعاً لدول حلف شمال الأطلسي للحصول على النفط الليبي وتقسيمه.

ومن هذا المنطلق ونظراً لأهمية هذا الموضوع على الساحة الدولية والذي أثار جدلاً واسعاً بين الباحثين عن الدوافع الحقيقية والغير معلنة لهذا التدخل والتي لم تذكر صراحة على الساحة الدولية، فجاء البحث الحالي بعنوان: "الدوافع غير المعلنة للتدخل العسكري للنااتو في ليبيا"، والذي يهدف إلى بيان تلك الدوافع التي لم تعلن والتي أدت إلى تدخل حلف النااتو في ليبيا.

- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

- رفع الغموض عن الدوافع والمبررات الحقيقية للتدخل العسكري للنااتو في ليبيا والتي لم تعلن على الساحة الدولية والتي وراءها مصالح دول أعضاء حلف النااتو.

(1) Johan Wrinct, A history of Libya, London : Cambridge University press, 2012, p 234 .

- إسقاط نظام القذافي وسياسته كان من أهم الدوافع الغير معلنة والتي سعى إليها الغرب، نظراً لسياسة الاستعداد التي اتبعها القذافي ضد الغرب.
 - الاقتصاد الليبي والنفط من ضمن الدوافع غير المعلنة، والتي دعت إلى سرعة التدخل العسكري للئاتو في ليبيا، حيث تعد ليبيا من أغنى الدول إنتاجاً للنفط، لذلك كانت الحالة الليبية لها خصوصية عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة.
- إشكالية البحث:

على ضوء ما ذكر في أهمية بيان الدوافع غير المعلنة للتدخل العسكري للئاتو في ليبيا، حيث تطرح إشكالية البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- ما هي الدوافع الحقيقية الغير معلنة والتي أدت إلى التدخل العسكري للئاتو في ليبيا؟
- ويتفرع من السؤال الرئيس تساؤلات فرعية كالتالي:

- هل كانت سياسة نظام القذافي ضد الغرب دافعا إلى التدخل العسكري في ليبيا للئاتو؟
- هل كانت الحالة الاقتصادية الليبية دافعاً للتدخل العسكري؟
- لماذا دعم الئاتو أحد أطراف النزاع دون الطرف الآخر المتمثل في نظام القذافي؟
- هل تقسيم مؤسسات الدولة الليبية كان من دوافع التدخل العسكري للئاتو؟

- فرضيات البحث:

من الإشكالية التي سبق طرحها للبحث الحالي، تطرح الفرضيات التالية:

الفرض الأول: هناك دوافع سياسية واستراتيجية اختصت بها ليبيا دون سواها من دول المنطقة، دفعت الغرب المتمثل في حلف الئاتو حق التدخل العسكري فيها.

الفرض الثاني: أهداف العمليات العسكرية التي نفذها الئاتو في ليبيا لم تكن كلها معلنة، فقد تجاوز الأهداف المعلنة إلى أهداف أخرى غير معلنة.

الفرض الثالث: كان الدافع الإنساني والأخلاقي والمتمثل في حماية المدنيين الليبيين هو الدافع الكافي لتبرير التدخل العسكري أمام المجتمعات الدولية، على عكس ذلك فالحالة الليبية التقى فيها الدافع الإنساني مع المصالح الاقتصادية والسياسية.

- مناهج البحث:

فرضت طبيعة البحث اتباع المناهج التالية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال استقراء الدوافع التي دفعت التدخل العسكري للئاتو في ليبيا.
- **المناهج التاريخية:** من خلال تحليل الأحداث والوقائع، بالإضافة إلى رصد وتتبع سياسات نظام القذافي الداخلية والخارجية والاستعداد مع الغرب، إضافة إلى تحليل الحالة الاقتصادية لليبيا في إنتاج النفط.

- حدود البحث :

- الحدود المكانية : دولة ليبيا.
- الحدود الزمانية : تمتد حدود البحث في الفترة من ٢٠١١م وحتى ٢٠٢٢م .

- الدراسات السابقة :

أ) دراسة إيمان محمود " برهم زيد" (٢٠١٨)، بعنوان: " تأثير التدخل الخارجي في تقويت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة "، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين. وهدفت الدراسة إلي بيان تأثير التدخل الخارجي في تقويت الدولة، وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثور، باعتباره أحد أهم أسباب تعثر ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م في ليبيا. وانعكاسات التدخل الخارجي في الشأن الليبي من خلال انقسام القوى المحلية واشتداد القتال فيما بينها.

ب) بحث للدكتور/ عبدالحميد مشري (٢٠٢٣)، بعنوان: " التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح " ، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر. وهدفت الدراسة إلي تسليط الضوء على آثار التدخل العسكري في ليبيا والذي أثار جدلاً وانتقاداً كبيرين، بسبب الإجراءات المتناقضة التي اتخذها حلف الناتو بين مبدأ حماية المدنيين ومساعي إسقاط نظام القذافي، وخلصت الدراسة إلى أن تدخل الناتو في ليبيا تحت مظلة قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣) يخفي الكثير من الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية يقتضيها التنافس على المناطق الحيوية في القارة الإفريقية.

ج) دراسة زردومي علاء الدين (٢٠١٣)، بعنوان: " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. هدفت الدراسة إلي رصد الدور الذي لعبته الدول الأجنبية في الأزمة الليبية، وفهم علاقتها بسقوط النظام السياسي الليبي الذي يقوده القذافي، فالتدخل الأجنبي في ليبيا كان يركز على فرض حظر الطيران، أخذ عدة مسارات مغايرة للهدف منه ولعبت فيه الدول الكبرى والدول المشاركة تحت لواء حلف الناتو أدواراً رئيسية في تحطيم قوات القذافي ودعم المعارضة وتغليب كفتها للقضاء على نظام القذافي.

- تقسيم البحث:

لقد تضمن البحث ثلاثة مطالب، على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** إسقاط نظام القذافي.
- **المطلب الثاني:** تناول العوامل السياسية المرتبطة بالدولة الليبية.
- **المطلب الثالث:** نتحدث عن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالدولة الليبية.

المطلب الأول: إسقاط نظام القذافي

كان إسقاط نظام القذافي نتيجة منطقية للتدخل العسكري للناتو في ليبيا ووسيلة من وسائل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس الفرنسي ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني، أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي، على الرغم من أن قرار مجلس لم يتطرق لمستقبل نظام القذافي، وذلك يعني أن إسقاط نظام القذافي كان من أحد الدوافع الغير معلنة من الغرب ولم ينص عليه القرار رقم (١٩٧٣)، حيث كان الدافع لإسقاط نظام القذافي السياسات الاقتصادية والخارجية التي انتهجها القذافي وعلاقاته مع دول الإقليم.

أ) سياسة القذافي الاقتصادية:

اعتبر الكثير من المحللين السياسيين إن سياسة القذافي الاقتصادية هي الدافع الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا وغير المعلن عنها، إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية في سنواته الأخيرة عرفت نوعاً من التهميش للشركات الصناعية الغربية، ذلك في مقابل الشركات الصينية وغيرها من الشركات الهندية والفلبينية، وهذا ما جعل دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تبدي استيائها من هذه السياسات في ليبيا^(١).

إضافة إلى ذلك تصريحات القذافي ومشاريعه الاقتصادية وخاصة مشروع "الدينار الذهبي"، والذي نادى به القذافي في أكثر من مناسبة، والغرض من هذا المشروع رفض الدولار واليورو والعمل عملة بديلة وهي "الدينار الذهبي" وهو ما دعا إليه القذافي "الدول العربية والأفريقية لاستخدام هذه العملة البديلة وخاصة في التعاملات النفطية، وقال القذافي إن هناك مائتي مليون فرد سوف يستخدمون هذه العملة إذا ما تمت الموافقة عليها، وهذا يكون أحد سبل تأسيس قارة إفريقية موحدة، وقد رفضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الفكرة لكونها ستجعل التعاملات النفطية العالمية خاضعة لهذه العملة في مقابل سقوط عملاتها الدولار واليورو^(٢).

ب) علاقات القذافي الإقليمية والدولية:

شهدت العلاقات الخارجية للجماهيرية العربية الليبية الكثير من التغيرات والتقلبات، وقد اتسمت بوجود توترات شديدة مع دول الغرب، وخاصة الولايات المتحدة على الرغم من عودة العلاقة إلي طبيعتها في أوائل القرن الحادي والعشرين قبل الحرب الأهلية الليبية، وأيضاً بسياسات أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ففي السودان دأب نظام العقيد القذافي، وفي غمرة نشوته بصراعه مع الرئيس السوداني السابق جعفر النميري، على دعم متمردي جنوب السودان بقيادة جون قرنق، كما ساهم القذافي في دعم جبهة المعارضة التي كانت تضم الأحزاب الرئيسية المعارضة للنميري، قبل أن يعود ويتعاون مع حكومة الرئيس عمر البشير التي انقلب عليها مؤخراً بدعمه اللامحدود لبعض حملة السلاح في إقليم دارفور^(٣).

وشهدت علاقات ليبيا وتشاد تقلبات كثيرة، جعلت من الأخيرة مسرحاً لنزوات العقيد الذي ظل يتحول بين المعارضة والحكومة وبين الدولة بشقيها ورغبات نظامه الطامحة لأدلجة كافة الأنظمة المحيطة بليبيا أو الطوفان، حيث اعتبر القذافي إن تشاد هي مجاله الحيوي الذي يجب أن يولييه اهتمامه الأساسي لضمان الحصول على موارد بديلة لموارد البترول، فدخل بالتالي مع جارتها في نزاع حول السيطرة على شريط أوزو الواقع بين الدولتين.

وفي النيجر ومالي دعم القذافي علاقته بالطوارق في حربهم وتمردهم على نظام الحكم القائم في باماكو (عاصمة مالي) لجأ الطوارق إلي الاستعانة المباشرة وغير المباشرة بالقذافي الذي ظل يوالي دعمهم باعتقاد أنهم ينفذون أجندته التوسعية بالمنطقة، ورغم التقلب بين تأييده حيناً ومعارضته حيناً آخر لسياسات مالي، فإن القذافي

(١) انديشة احمد محمد، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٥٢.

(٢) احمد إبراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط ام على السيطرة المصرفية، مأخوذ من:

<http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981>

(٣) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٠م، ص ٩٤.

ما فتى يبشر الطوارق بإمكانية حصولهم على الجنسية الليبية تنفيذًا لوعده بضرورة أن تصبح أفريقيا مملكة واحدة أو اتحادًا واحدًا، مما دفع ببعض الطوارق لمناصرة القذافي في الحرب الأزمنة الحالية التي تعاني منها بلاده.

ج) سياسة القذافي الخارجية:

من سياسات نظام القذافي دعمه للحركات الانفصالية وتشجيعه لتلك الحركات، حيث عمدت سياسته إلى إقامة علاقات مع تلك الحركات ودعمه، وحسب التقرير الذي قدمه مكتب الاتصالات الخارجي لعام ١٩٨٢ بتقديم المساعدات السياسية والمادية للحركات التحررية على المستوى الإفريقي^(١).

ففي بداية الثمانينات كانت سياسة القذافي مدفوعة بعدائه نحو حكومة النميري، حيث استخدم دارفور كقاعدة انطلاق في تدخله في الحروب الأهلية التشادية، فمن جهة قدم الدعم العسكري إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحربها في الجنوب، ومن جهة سعى إلى تشكيل "التجمع العربي" الذي قام للاستيلاء على السلطة في وسط وغرب إفريقيا جنوب الصحراء، حي كان القذافي يسعى إلى توسيع الامتداد العربي في إفريقيا باستخدام ما عرف بالفيلق الإسلامي، وهو قوة مسلحة متعددة الجنسيات تتخذ من دارفور قاعدة لها، كما استخدمت من الفصائل التشادية التي تدعمها ليبيا منطقة دارفور كقاعدة خلفية لها تتزود منها بالمحاصيل والماشية، ومن هنا تدفقت الأسلحة لدارفور ووصلت إلى القبائل الدارفورية^(٢).

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات بين نظام القذافي والسودان نجد إن تدخلات القذافي في الشؤون الداخلية للسودان لم تتوقف عند التصريحات والمناوشات الكلامية، ولكنها امتدت لتشمل دعم وتأييد القذافي لحركات الانفصال في السودان سواء كانت في الجنوب أو في دارفور وإمداد هذه الحركات بالمال والسلاح. كما أن علاقات حكم القذافي مع السودان شهدت توترا مستمرا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي منشؤه المحاولات المتكررة للقذافي للإطاحة بالحكومة السودانية عن طريق تدبير انقلابات عسكرية وعن طريق محاولات غزو السودان من الأراضي الليبية، وقيام السلاح الجوي الليبي بقصف قرى ومدن حدودية سودانية، علاوة على الغارة الجوية على مدينة أم درمان. كما أنه ليس سرا قيام القذافي بإمداد حركة "غارانغ" بكل ما تحتاجه من مال وأسلحة كان يتم تهريبها عبر الحدود السودانية المترامية؛ الأمر الذي مكن هذه الحركة من تشكيل تهديد خطير فرض على الحكومة المركزية القبول بعقد اتفاقية تحتوي على إجراء استفتاء لتقرير المصير. وليس سرا أيضا قيام القذافي بإغراق إقليم دارفور بالسلاح الذي زودت به حركات التمرد عبر الحدود الليبية السودانية وتحت غطاء عدد من المشاريع منها "مشروع ساق النعام".

كما دعم القذافي بشكل كبير نزاع الصحراء الغربية، من خلال دوره في قيام حركة البوليساريو منذ العام ١٩٧٥ ودعمها ماليا ولوجستيا في مطالبها باستقلال ذلك الإقليم عن المغرب.

(١) فتحي معتوق احمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة: دار قباء، ٢٠٠٨، ص ٨٥.

(٢) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، دار فور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٧٨.

وعلى غرار تورط نظام القذافي في نزاع الصحراء الغربية فقد لعب دوراً في الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٨٩)، وقال في بعض المناسبات إنه أنفق فيها حوالي مليار دولار، فيما لا يزال الغموض يلف ظروف اختفاء الإمام موسى الصدر منذ كان ضيفاً على ليبيا في أغسطس/آب ١٩٧٨^(١).

كما دعم القذافي محاولة اغتيال الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ويرجع ذلك إلى مشادة وقعت بين الملك الراحل والقذافي في القمة العربية عام ٢٠٠٣، حيث اتهم ولي العهد السعودي القذافي بالكذب، وهو ما أعقبه قيام القذافي بمطالبة جهاز استخباراته بتنفيذ عملية اغتيال. وشهدت العلاقات بين السعودية وليبيا توتراً كبيراً بعد المشادة الكلامية الشهيرة التي جرت بين القذافي والعاقل السعودي، حين كان ولياً للعهد، خلال القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في مارس ٢٠٠٣. وكانت الرياض أكدت تورط القيادة الليبية في التمويل والتخطيط لاغتيال الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الأمر الذي نفته ليبيا حينها، كما قاطعت القمة العربية الأخيرة التي استضافتها السعودية، حيث تمثلت محاولة الاغتيال في إطلاق صاروخ على سيارة ولي العهد السعودي آنذاك عبدالله بن عبدالعزيز، عام ٢٠٠٣^(٢).

د) علاقات القذافي التاريخية مع الاتحاد السوفيتي:

في ديسمبر عام ١٩٩١ أعلنت ليبيا عن اعترافها الرسمي بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبدأت العلاقات الثنائية تتطور بنشاط بعد ان تولى معمر القذافي السلطة في عام ١٩٦٩، وفي عام ٢٠٠٨ قام فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية بزيارة رسمية إلى الجماهيرية الليبية، وكانت الزيارة بمثابة أول لقاء بين القذافي وبوتين، وتم اثناء الزيارة توقيع عدد من الوثائق المهمة وبينها البيان حول تعزيز الصداقة وتطوير التعاون ومذكرة التفاهم الخاصة تطوير التعاون في شتى المجالات الاقتصادية. واتفاقية العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية، وفي عام ٢٠٠٨ جرت أول زيارة للقذافي إلى موسكو خلال السنوات العشرين الأخيرة. وأدت المباحثات إلى عقد اتفاقية بين الحكومتين الروسية والليبية في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما تم الاتفاق على إنشاء مصرف مشترك وتم توقيع مذكرات التفاهم الرامية إلى تنشيط العلاقات بين البلدين^(٣).

وجرى التعاون العسكري التقني بين البلدين منذ أمد بعيد. ويتم تبادل الوفود العسكرية، ووقعت عقود لتحديث بعض اصناف الاسلحة والمعدات العسكرية الروسية الموجودة لدى الجيش الليبي. وفي عام ٢٠٠٥ عُقد بموسكو الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الثنائية حول التعاون العسكري التقني وتم فيه اقرار البرنامج المتوسط الاجل للتعاون العسكري - التقني بين الجانبين، واعتبرت ليبيا وقتها من أكبر الدول المشترية للأسلحة الروسي. لكن موسكو لم تتمكن من العودة إلى سوق الاسلحة الليبية إلا بعد زيارة فلاديمير بوتين إلى ليبيا التي قام بها عام ٢٠٠٨م، ووقع اتفاقية استئناف العلاقات بين البلدين في المجال العسكري التقني. وفي أحداث الثورة الليبية دعت وزارة الخارجية في ٢١ فبراير عام ٢٠١١ كافة الأطراف في ليبيا إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار

(1) <https://www.ajnet.me/news/2011/3/6/>

(2) <https://www.alarabiya.net/articles/2004%2F06%2F15%2F4337>

(3) Stephen Blank (2018): The Foundations of Russian Policy in the Middle East." In *Russia in the Middle East*, ed. by Theodore Karasik and Stephen Blank. The Jamestown Foundation, Washington D.C., p. 33

الوطني لوضع حد لأعمال العنف، وانتقدت روسيا التدخل العسكري يقودها حلف شمال الأطلسي في الحرب الأهلية الليبية، على الرغم من أنه اختار عدم استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع ذلك. وفي سبتمبر ٢٠١١ أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلاً للسلطة الحالية في البلاد.

هـ) مشاريع الوحدة العربية والأفريقية:

تبنى القذافي عدة مشاريع وحدوية منها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ من المشاريع ذات الأهمية في سلسلة المحاولات الوحدوية التي شهدتها القرن العشرين، فالتجربة جديدة في السياسة العربية من حيث المعنى، وجديدة من حيث تبني اتجاه الصهيوني والتي مهدت لاتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨م^(١)، وعلى الرغم من تسارع وتيرة المشاريع الوحدوية إلا أنها لم تكن في مستوى طموح القيادة الليبية، وبعد أقل من عام على قيام اتحاد الجمهوريات العربية، كانت الترتيبات مع مصر تأخذ طابع آخر، حيث جرت محادثات بين قيادات القطرين في كل اتحاد الجمهوريات العربية، وحسب زعم القيادتين أنه دعماً لذات المشروع. وجاء هذا المشروع بعد عدة اجتماعات ثنائية بين رئيسي الدولتين العقيد القذافي والرئيس أنور السادات، وتخللها اجتماعات ووفود وزارية من البلدين، وتميز هذا المشروع بتسارع وتيرته مقارنة بمشروع اتحاد الجمهوريات العربية^(٢).

كما تبني القذافي مشروع وحدة إندماجية والذي جاء دون سابق تخطيط أو مفاوضات بعنوان الجمهورية العربية الإسلامية، لم يصمد أكثر من أربع وعشرين ساعة، أعلن عنه في ١٢ يناير ١٩٧٤م، وذلك بين الرئيس التونسي السابق بورقيبة والقذافي في جزيرة جربة التونسية، كان الاتفاق يقضي بتولي بورقيبة منصب الرئيس، والقذافي منصب نائب لرئيس، وعبد السلام جلود منصب الوزير الأول ووزير الخارجية التونسي محمد المصمودي منصب نائب الوزير الأول. وتقرر المصادقة على الاتفاق بعد إقامة استفتاء في البلدين^(٣).

ثم دعي القذافي إلى مبادرة وحدوية مع سوريا ندمج فيها الدولتان لتشكلا كياناً دولياً موحداً، وأعلنت سوريا موافقتها في الثالث من سبتمبر العام ١٩٨٠م، ليتم الإعلان وبشكل سريع عن إقامة دولة الوحدة بين ليبيا وسوريا، ودونت أحداث هذا المشروع في وثيقتين^(٤).

وبالنسبة للعلاقات المغربية الليبية فقد تميزت بالتذبذب خلال فترة حكم الرئيس معمر القذافي والملك الحسن الثاني، وكانت أغلبها توتراً إلى حد الخلاف، وأفضل فترة تقارب فيها البلدان وتميزت العلاقات بينهما بالهدوء والتعاون كانت بين العامين ١٩٨٤ / ١٩٨٦م، والتي تم فيها التوقيع على مشروع وحدوي، وعلى خلاف كل المشاريع الوحدوية التي مرت على السياسة الخارجية لليبية فتح هذا المشروع الباب للدول الإفريقية للانضمام

(١) وزارة الخارجية الليبية (١٩٦٩)، ميثاق طرابلس، طرابلس الغرب، الوثائق العربية، ٤٦٣، ص ٤٣٢.

(٢) وزارة الخارجية الليبية (١٩٧٢)، بيان الوحدة بين مصر وليبيا، طرابلس الغرب، الوثائق العربية، رقم ٢٥٩، ص ٤٥٧.

(٣) البرينصي، سنيا (٢٠١٥): لوحدة بين تونس وليبيا تحقيق صحفي. بوابة إفريقيا. مأخوذ من:

<https://www.afrigattenews.net/article>.

(٤) وزارة الخارجية الليبية (١٩٨٠): إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا طرابلس الغرب: الوثائق العربية، رقم ٢٥٣، ص ٤٩٧.

إليه، وهذا ما يفسر تسميته بـ "الاتحاد العربي الإفريقي" وجاء هذا المشروع طبعاً من اقتراح العقيد القذافي الذي كان بدأ جولة وحدوية جديدة من خلال مراسلاته مع ملوك ورؤساء الدول العربية^(١).

وفي ١٣/٩/١٩٨٨ تم الإعلان عن مشروع الاتحاد، والذي اعتبر تمهيداً ليشمل كل دول المنطقة، هكذا جاء في ديباجة المشروع التمهيدي لهذا الاتحاد الذي لم يُعمر طويلاً كغيره من المشاريع الوحدوية العربية، حيث جاء مشروع الاتحاد الجزائري الليبي في إطار الجهود الليبية لتحقيق الوحدة العربية، وبعد العديد من المحاولات الفاشلة وعلى هامش اجتماع لدول المغرب العربي جرت مشاورات بين رئيسي الدولتين معمر القذافي والشاذلي بن جديد، لما التقت رغبة الطرفين في تحقيق الاتحاد كما أعلنّا عنها، رغم أن الأسباب الحقيقية للاتحاد كما أعرب بعض الخبراء في تلك الحقبة هو البحث عن تكتل وحشد دولي للوقوف في وجه المغرب، والذي كان على خلاف مع الجزائر بسبب قضايا حدودية^(٢).

المطلب الثاني: عوامل سياسية مرتبطة بالدولة الليبية

كانت السياسة الداخلية لنظام القذافي من العوامل التي ساهمت في التدخل العسكري لحلف الناتو، فكانت سياسة نظام القذافي الداخلية من أحد الدوافع التي ساهمت في التدخل العسكري للناتو في ليبيا، حيث اعتمدت سياسة القذافي الداخلية على عدة عوامل هي كالتالي:

أ (مفهوم القومية في الأزمة الليبية:

تعرف القومية بأنها إيديولوجية كحركة اجتماعية سياسية نشأت مع مفهوم الأمة في عصر الثورات، فهي الروح التي تشكل رابطة مشتركة سواء من حيث التضامن أو من حيث التضحية، ونشأت فكرة القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، حيث لعبت دوراً بارزاً في الفكر السياسي منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، في حين تأخر دورها في الشرق حتى منتصف القرن التاسع عشر، وامتد تأثيرها إلى الوطن العربي في الربع الأخير من القرن العشرين معلناً بقطعة قومية عربية^(٣).

أما في ليبيا فقد بدأت ظهور فكرة القومية الليبية مع إنشاء السنوسية الدينية عام ١٨٣٠ خاصة بعد ظهور الإسلام وحتى التصوف في شمال أفريقيا. بعد استعمار ليبيا من قبل إيطاليا قاد معارضي الاستعمار الإيطالي في إقليم طرابلس القوات المشتركة عام ١٩٢٢ ثم تزعم فيما بعد القائد عمر المختار حركة المقاومة الليبية ضد الاستعمار.

تأثر القذافي منذ الصغر بالأفكار القومية والوحدوية التي طرحها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وضرورة تحرير بلاده من الوجود البريطاني تماماً كما حرر عبد الناصر وأمم شركة قناة السويس، وبالتالي استعاد سيادة بلاده على قنواتها الشهيرة، وتحرر عندها من كل نفوذ أجنبي. فكان القذافي دائماً ما يناهز بالقومية والرغبة

(١) ناديري. توفيق، الحسن الثاني يفاجئ مبعوث القذافي بموافقة على الوحدة بين المغرب وليبيا. ٢٠١١م، مأخوذ من:

<https://www.maghress.com/almassae/139557>

(٢) وزارة الخارجية الجزائرية (١٩٨٨)، المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر والجمهورية الليبية - القرارات والبيان الختامي - الجزائر: وثائق الوحدة العربية، رقم ٨٨، ص ٧٣٨ - ٧٣٩.

(3)L.L. Snyder, The Dynamic of Nationalism, (Princeton: D. Van Nostrand Co. Inc., 1964), hlm.24

في تحقيق الأصالة، ويعني كل البلاد في هذا العالم لها اللغة والتاريخ والثقافة وغيرها، والمراد الرغبة في تحقيق الأصالة، حيث قال في أحد خطابه عن القومية والرغبة في تحقيق الأصالة: " ليبيا دفننا ثمنها غالياً، وبنينا لها مجداً عظيماً لا يداني نحن تركنا السلطة للشعب الليبي من عام ٧٧، أنا والضباط الأحرار ولم يعد لنا أي منصب ولا أي صلاحية .. "، وخطاب القذافي عن القومية هنا يدل على أنه لا يرغب في العودة إلي عام ١٩٧٧م.^(١) وفي نهاية القرن العشرين رفض القذافي فكرة القومية العربية، بسبب الإحباط وشعوره بالفشل مثله مثل عموم العرب، بدلاً من ذلك التفت إلى الوحدة الأفريقية، مؤكداً هوية ليبيا الأفريقية. من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، شرعت ليبيا عدة اتفاقات أو ترتيبات المعونة الثنائية مع ١٠ دول إفريقية، وفي عام ١٩٩٩ انضمت إلى تجمع دول الساحل والصحراء.

ب) تزايد مفهوم القوى في الأزمة الليبية:

شهدت الساحة الليبية المتصارعة تدخل عدة أطراف خارجية دولية وإقليمية كان لكل منها دور بارز في تفاقم الأزمة، ولم يقتصر التدخل الدولي في ليبيا على فترة الحراك فحسب، بتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام السياسي لمعمر القذافي، بل امتد ليأخذ شكلاً أكثر تعقيداً وبعداً أخطر، حيث أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى إقليمية ودولية عديدة، كل منها يحاول تحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق تدعيم ومساندة أحد الفصائل الليبية المتنافسة، تمثل ليبيا حالة من الصراع المركب بمشاركة قوى فاعلة متعددة تعتمد على القوى المحلية في تنفيذ أهدافها وأجندتها الخاصة، فأصبحت ليبيا بذلك مسرحاً تتنافس فيه القوى الدولية والإقليمية على القيادة، وكان لهذا التدخل الأجنبي في ليبيا الدور البارز في إفشال عملية إعادة بناء الدولة الليبية، حيث كانت تلك التدخلات بمثابة القوة الدافعة في التعجيل بانتهاء أول برلمان في ليبيا ما بعد الثورة، بالإضافة إلى دورها في اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٢٠٠، وتحويل العملية السياسية الليبية إلى انقسام تاريخي في الداخل الليبي شرقاً وغرباً^(٢).

بينما تعددت الميليشيات المسلحة والقوى الأمنية الجهوية، من الشرق في طبرق وبنغازي، إلى الغرب في طرابلس والزواوية مروراً بمصراتة والزننتان. فضلاً عن سبها وإقليم فزان ككل في الجنوب. وهكذا صارت ليبيا ممزقة بين عدة قوى وجماعات مسلحة، ولم يعد الوضع الميداني يقتصر على فراغ القوة بالمعنى المركزي للقوة المسلحة النظامية، بل صارت ليبيا تعاني تعدداً في مراكز القوة، وتشتتت عسكرياً يتنافى مع مفهوم ومقومات الدولة الموحدة ذات السيادة. وهو ما سمح بثغرات نفذت من خلالها عناصر تتبنى العنف والإرهاب تحت شعار "الجهاد" تارة، أو إقامة "خلافة الدولة الإسلامية" تارة أخرى^(٣).

ج) تقسيم المؤسسات السياسية الليبية:

بعد أحداث ٢٠١١ قسمت المؤسسات السياسية في ليبيا على النحو التالي:

- **مجلس النواب الليبي:** هو السلطة التشريعية المنتخبة في ليبيا بدأ من ٤ أغسطس ٢٠١٤ خلفاً للمؤتمر الوطني العام. مقر مجلس النواب الليبي هو مدينة بنغازي إلا أنه وحسب الإعلان الدستوري بإمكان النواب عقد جلساته في

(١) خطاب معمر القذافي للشباب الليبي في ٢٢ فبراير ٢٠١١م، ص ٣.

(٢) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2, p. 48

(٣) خارطة القوى المتصارعة في ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، ١٧ يوليو ٢٠١٤.

أي مدينة أخرى، حيث توافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق التي تتعم بالهدوء النسبي لعقد جلساتهم عوضاً عن بنغازي أو طرابلس اللتين شهدتا الأسابيع السابقة لتسلم مجلس النواب مهامه تدهوراً وانفلاتاً أمنياً غير مسبوق^(١).

- **المجلس الأعلى للدولة:** ويتشكل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء أول برلمان ليبي مؤقت، والذي انتخب عام ٢٠١٢ ويشكك زعماءه في شرعية انتخابات ٢٠١٤. وبموجب الاتفاق السياسي الليبي المبرم عام ٢٠١٥ يعتبر المجلس الأعلى للدولة الغرفة الثانية الاستشارية للبرلمان ودوره استشاري. وأي تعديلات كبيرة في الدستور أو تشكيل حكومات جديدة من المتوقع أن يتطلب موافقة المجلسين للحصول على الدعم الدولي. ويقول منتقدو المجلس الأعلى للدولة إنه يفقر للشرعية الشعبية وإن رئيسه خالد المشري يعمل نيابة عن جماعات سياسية خسرت في انتخابات عام ٢٠١٤ وتسعى للتشبث بالسلطة. وينفي المشري ذلك.

- **حكومة الوحدة الوطنية:** خلال فترة توقف القتال في عام ٢٠٢٠ اتفق مؤتمر مدعوم من الأمم المتحدة يضم شخصيات من مختلف التيارات السياسية على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١. ووافق المشاركون في المؤتمر على تشكيل مجلس رئاسي جديد وحكومة وحدة وطنية للإشراف على إجراء الانتخابات.

- **المجلس الرئاسي:** اختار المؤتمر المدعوم من الأمم المتحدة مجلساً رئاسياً يضم ثلاثة رجال برئاسة عبدالله اللافي للقيام بدور رئيس الدولة ويمثل الأقاليم الليبية الرئيسية الثلاثة في الغرب والشرق والجنوب. لكن لم يلعب دوراً يذكر في حل الأزمة السياسية.

- **الجيش الوطني:** هو قوات وتكتلات عسكرية في ليبيا وكان يُعتبر سابقاً إلى حد بعيد الجيش الوطني للبلاد حيث يتألف من بقايا جنود وضباط كتائب النظام السابق لمعمر القذافي ويتكون من القوات البرية والقوات الجوية. أسس هذا الجيش من قبل الحكومة الليبية بعد الحرب الأهلية التي اندلعت عام ٢٠١١، وتغيّرت وضعيته هذا الجيش عام ٢٠١٤ حينما أصبح فصيلاً سياسياً تحت قيادة الجنرال المتقاعد خليفة حفتر والذي انقلب ضد المؤتمر الوطني العام؛ ثم تغيّر الأمر أكثر أواخر عام ٢٠١٥ عندما تم تأسيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والتي اعترفت بها دولياً قبل أن تقوم بإنشاء جيش البلاد الوطني^(٢).

- **المليشيات:** يُعد سيطرة المليشيات على المشهد الأمني الليبي من بين المؤشرات الخطيرة لتفكك الوظيفة الأمنية في ليبيا وفشل لمؤسسات الرسمية في ضمان أدورها الأمنية، حيث أدت الضربات الجوية للحلف الأطلسي سنة - ٢٠١١ بحسب اللورد ريتشارد Lord Richard- إلى اختلال توازن القوى العسكري لصالح المليشيات على حساب القوات النظامية^(٣).

- **القبائل الليبية:** اتسع دور القبيلة بشكل أوسع بعد عام ٢٠١١، حيث انخرطت في الصراع المسلح وشجعت أبناءها على حمل السلاح والقتال، وكونت القبائل الليبية تشكيلات مسلحة بعضها لا يزال قائماً وانخرطت في العملية السياسية والعسكرية بشكل كبير، ودفعت بأبنائها لتولي مناصب ومراكز في الدولة، وكرست بالتالي حصتها ضمن لعبة المحاصصة في الوظائف السيادية المدنية والعسكرية، بل واتسع دورها خارج الحدود وذلك

(١) البرلمان الليبي الجديد يعقد جلسة طارئة في طبرق - دويتشه فيليه - تاريخ النشر ٣٠ يوليو ٢٠١٤

(٢) القوات المسلحة العربية الليبية". /ندبندنت عربية. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٢-١٠-١٦.

(3) Foreign Affairs Committee, 2016, p. 23.

من خلال الزيارات إلى دول خارجية لدعم توجه معين في الداخل، كزيارة أعيان ليبيا لدولة مصر ولقائهم بالرئيس المصري، وزيارة بعض الأعيان وشيوخ القبائل للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والإمارات العربية المتحدة وغيرها^(١).

المطلب الثالث: عوامل اقتصادية مرتبطة بليبيا

تعد العوامل الاقتصادية هي الدافع الأساسي لكثير من التدخلات الدولية، ومنها التدخل العسكري للنااتو في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه العوامل، فالصراع على النفط الليبي يمثل أبرز الحاجات والأسباب لتدخل بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، بالإضافة إلى تقسيم المؤسسات الاقتصادية الليبية لتيسير الحصول على هذه الثروات واغلبها يتمثل في إنتاج النفط، حيث تعد ليبيا من أغني دول العالم في إنتاج النفط.

أ (الصراع على الموارد الليبية:

كانت ليبيا قبل أحداث ١٧ فبراير ٢٠١١ تنتج ما يقارب ١,٦ مليار برميل يوميا، على أن تزيد إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة، كما أن ليبيا كانت تضح حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليه على سبيل المثال كل من فرنسا و ألمانيا و إيطاليا، وبحسب الخبراء فان أهمية النفط الليبي لا تكمن في كميته بل في نوعيته و جودته وذلك كونه من النوع الخفيف، ومن المؤكد أن هذه الدول ستسعى إلى تأمين مصالحتها النفطية في ليبيا، إضافة إلى كون النفط من أهم الأسباب الاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا توجد أسباب أخرى أهمها:

- **الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا:** إذ أن الكثير من هذه الدول تملك استثمارات وعقارات في ليبيا، ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط والتنقيب، وعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد النظام في ليبيا قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الاستثمارات أو تتعرض المنشآت التابعة لها إلى التدمير، مما جعل هذه الدول تحاول المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها ومكتسباتها الاقتصادية في ليبيا لضمان استمرارية عملها بعد القذافي وتثبيت النظام الجديد في ليبيا^(٢).
- **تخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة:** تعد الأزمة المالية من بين الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا، وهذا لإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، وتحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن القضايا الاقتصادية الداخلية إلى أحداث التدخل، كما يعتبر التدخل ممهدا لعمليات التجارة غير المشروعة التي تدر على بعض الدول أموالا طائلة، إضافة إلى عمليات تبيض الأموال وغيرها من العمليات التي تساهم في خلقها الحروب، والتدخل في ليبيا يعتبر فرصة لتنشيط هذه العمليات لتخفيف بعض الأعباء على حكومات الدول التي تعاني أزمة مالية حادة^(٣).

(١) فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والفوضى والثورة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ٢٧٧.

(٢) عدي شتات، الاقتصاد والثورة في ليبيا، مأخوذ من:

http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170212.htm.

(٣) احمد إبراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط ام على السيطرة المصرفية، مأخوذ من:

<http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/>

وذكرت الإحصاءات إن الصراع في ليبيا أدى إلى شل اقتصاد البلاد إلى حد كبير. وبلغ متوسط النمو الاقتصادي ٩,١ % خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٣,٢ % بين عامي (٢٠١٠ و ٢٠٠٠)، حيث تأثرت ليبيا بالانخفاض الحاد في الأداء الاقتصادي والتقلبات الشديدة. وانعكس اعتماد الاقتصاد الليبي الكبير على عائدات النفط من خلال مستوى الانحراف المعياري الأداء النمو، الذي يقدر بـ ١,٨، والذي بلغ ٨,٥٦ خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩ .

ب) تهديد أمن الطاقة في ليبيا:

لا يمكن الحديث عن جيوبولتيك الطاقة في المنطقة المتوسطية بمعزل عن ثنائيتين هما الأمن والتهديد، إذا ما علمنا أن الدول الأوروبية تحديدا تعتمد أساسا في تزودها بالنفط والغاز من الضفة الجنوبية المتوسطية، والدول الأوربية تعي جيدا إن أمنها والذي يندرج ضمنه طبعاً الأمن الطاقوي واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل، فهي التي تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة خاصة إذا كان له عاقلة بأمن وتقدم مجتمعاتها، فهي باختصار التي تريد أن تتجاوزها الأحداث والتطورات، بل تريد أن تتحكم في كل صغيرة وكبيرة وتوجهها حسب إرادتها وما يخدم مصالحها، وعند الحديث عن الأمن الأوروبي يتبادر إلي أذهاننا حلف الناتو الذي يعد بالنسبة للدول الأوروبية جدار الصد والذراع الأمنية الطولي منذ تأسيسه في ١٩٤٩م حتى اليوم.

فبعد تدخل الناتو ليبيا وإسقاط نظام القذافي، ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في ليبيا بدأ إنتاجها يقل من النفط والغاز، ومع التخوف من انتشار رقعة الاحتجاجات الشعبية في أقطار أخرى زادت أسعار النفط لتصل إلى ١٢٠ دولار للبرميل في مارس ٢٠١١م، قد أدت الأزمة الليبية إلى توقف تصدير النفط الليبي نهائياً إلى إيطاليا عبر أنبوب "جرين ستريم" فقدت إيطاليا ٤٠ % من إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي^(١).

من هنا شكلت الأزمة الليبية اختباراً حقيقياً لخطط الناتو المتعلقة بأمن الطاقة، وأمام هذه التحديات المدركة التي أدركها الأوروبيون منذ بداية الأزمة كون طبيعة التركيبة القبلية للمجتمع الليبي ستطيل أمد الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية إن لهذه الأزمة تأثيرات إقليمية ودولية عميقة متعلقة أساساً بمصادر الطاقة، وزادت خطورة الوضع الأمني في ليبيا والجوار الإقليمي بعد تسلل ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسيطرته على مناطق استخراج النفط وموانئ التصدير في سرت وما جاورها وبذلك توقف تدفق النفط الليبي للجوار الأوروبي نهائياً بعد أن كان أستأنف لمدة قصيرة وبكمية ضئيلة جداً، وهو ما سيجعل خطوط نقل النفط والغاز على مستوى البحر المتوسط في خطر كون هذه الجماعات تستخدم البحر للوصول إلى ليبيا .

ويمكن القول إن تهدي أمن الطاقة يشكل حلقة وصل أكثر أهمية في العلاقات الأورومتوسطية، فالأمن الطاقوي مرتبط أساساً باستقرار دول المصدر وبضمان التدفق واستقرار الأسعار وضمان وصولها للمستهلك بطريقة سهلة، وفي الحالة الليبية كانت لتداعيات أزمته تأثيراً كبيراً على أمن الطاقة الأوروبي

(1) Andrew Rettman, EU Registers First Energy Shock from Libya Unrest. EU Observers. Retrieved December 4, 2011 <http://euobserver.com/news/31859>

مما دفعه للوثوق في الجزائر كشريك مهم لا يمكن تجاوزه في أي معادلة أمنية في المنطقة، كونها القوة الإقليمية أكبر

وعليه يتضح أن للدوافع الاقتصادية والرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكم واستغلال النفط الليبي أو المحافظة على استثماراتها النفطية دوراً كبيراً في التوجه نحو العمل العسكري في ليبيا. ولا شك أن الأحداث التي عرفتها ليبيا و التدخل الدولي أدى إلى وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة سواء للاقتصاد الليبي والتي تراجعت معدلاته بصورة ضخمة أو بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والأمريكي اللذين يعتمدان على النفط الليبي، أما في الآونة الأخيرة فبدأت تتضح ملامح مصالح بعض الدول المتحالفة مع الفرقاء الليبيين بعد إعلان المؤسسة الوطنية للنفط عن مفاوضات تجري بين حكومة الوفاق الوطني والدول الإقليمية التي تقف خلف إغلاق منشآت النفط، مصدر الدخل الرئيسي لليبيا^(١).

ج) تقسيم المؤسسات السيادية الاقتصادية الليبية:

كان تقسيم المؤسسات السيادية في ليبيا من الدوافع التي سعي إليها الناتو، حيث يعتبر الانقسام المؤسسي من أكبر التحديات في الوضع الراهن، حيث انقسمت المؤسسات على نفسها وأنشئت مؤسسات جديدة تابعة للحكومتين الفاعلتين. ويرجع الانقسام إلى ما بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٣ واعتراض بعض أعضاء المؤتمر الوطني عندما باشرت على نتائج الانتخابات. بدأ الانقسام فعليا الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثاني أعمالها في البيضاء بعد انتقالها من طرابلس وذلك بعد إعطاء مجلس النواب الثقة لها. في المقابل أعطى المؤتمر الوطني الثقة لحكومة الانقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي. واستمر الانقسام حتى طال المؤسسات القضائية التنفيذية والتشريعية وأثّر وأخذ عدة أشكال يمكن تقسيمها كما يلي:

- **الانشطار المؤسسي:** يعد هذا النوع الغالب على المؤسسات العاملة في الدولة، فمن المؤسسات حافظت ظاهريا كبيرا، حيث إن عدداً انقسمت على وحدة كيائها ومؤسساتها ولكنها داخليا فرع أو منطقة مع الحكومة على نفسها، فعلى سبيل المثال لا تزال مصلحة الميطرة جغرافيا الضرائب مؤسسة واحدة وإدارة واحدة ومقرها طرابلس، إلا أن المكاتب الواقعة في نطاق الحكومة المؤقتة تأخذ تعليماتها من وزير المالية وتحيل إيراداتها وفي بعض إلى حساب الإيراد العام بالوزارة، بل إن الأحيان تم إعطاء مبالغ من إيرادات الضرائب كسلف لجهات وبلديات من دون الرجوع للمركز الرئيسي. كذلك هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة والتي ولا زالت تحتفظ حافظت على وحدة مؤسساتها خارجيا أن المشاريع الاستثمارية في مجلس إدارة موحد إلا الشرق الليبي تحال مستنداتها إلى وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة لاستصدار القرار الاستثماري طبقا لقانون الاستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠، في حين أن فرع المنطقة الغربية يحيل مستنداته إلى وزير الاقتصاد في حكومة الوفاق الوطني.

- **التناظر المؤسسي:** التناظر المؤسسي، حيث إن وجود حكومتين متنافستين أدى إلى إنشاء مؤسسات متناظرة وفي بعض الأحيان بتسميات مختلفة. وفي حين باشرت حكومة الانقاذ الوطني عملها في مقرات المؤسسات

(١) الصواني يوسف محمد، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد

الواقعة في طرابلس ومن خلال موظفيها الراغبين في الاستمرار في العمل، قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل حكومة جديدة وتوظيف وانتداب وإعارة موظفين من القطاع العام والتعاقد مع موظفين في القطاع الخاص.

-**الانقسام الجزئي:** وهو الانشطار أو الانقسام الجزئي للمؤسسات، حيث إن بعض المؤسسات والهيئات عملت أجزاء فقط من إدارتها وأقسامها واعتمدت على الإدارات والفروع الأخرى التابعة للحكومة المناظرة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مصرف ليبيا المركزي، حيث انقسم مصرف ليبيا المركزي بين أعضاء مجلس إدارته، فالرئيس وأحد الأعضاء استمرا بالعمل بطرابلس، ما نائب الحاكم وثلاثة أعضاء فانتقلوا للعمل بالبيضاء وقاموا بإنشاء مقر للمصرف المركزي بها، مما شل مجلس إدارة ومنع من تحقيق النصاب لعقد أي اجتماع واتخاذ قرارات، إلا أن المصرف المركزي بالبيضاء لم ينشئ بعض الوحدات الإدارية، ولعل السبب في ذلك هو ارتباطها الأصول والقوائم المالية التي لا يسيطر عليها. إحدى الحكومتين ضرورة استحداثها نظراً للظروف الحالية والمستقبلية، حيث إن هذه المؤسسات ليس لها مؤسسة مناظرة في الحكومة الأخرى.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن حلف الناتو نجح في تحقيق الدوافع الغير معلنة ومنها دافع تقسيم المؤسسات السيادية سواء الاقتصادية أو التشريعية، ذلك بعد أن قُسمت ليبيا إلى حكومتين سياسيتين وقيادتين عسكريتين وإدارتين مختلفتين في وقتنا الحالي^(١).

الخاتمة

بعد إن أتم الله علينا بفضلِه ونعمته إنهاء هذا البحث المتعلق بـ " **الدوافع غير المعلنة للتدخل العسكري للناتو في ليبيا**"، والكشف عن علاقات القوة ورهانات المصلحة التي يختبئ وراءه حلف الناتو، وفهم الكيفية التي تم بها تبرير التدخل العسكري للناتو في ليبيا الذي تم تسويقه في قالب معياري وهو مسئولية حماية المدنيين الليبيين، فإننا قد توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

أولاً: النتائج:

- أظهر البحث الغموض عن الدوافع والمبررات الحقيقية للتدخل العسكري للناتو في ليبيا والتي لم تعلن على الساحة الدولية والتي تتمثل في مصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية لصالح دول أعضاء حلف الناتو.
- يعتبر إسقاط نظام القذافي وسياسته كان من أهم الدوافع الاستراتيجية وإن كان لم يعلن ذلك صراحة حتى الأيام الأخيرة من عمر العمليات العسكرية للناتو، وبرر الغرب أن وجود نظام القذافي في حد ذاته يشكل خطراً وتهديداً على المدنيين الليبيين، فحمايتهم لا تتحقق إلا بإسقاط القذافي، أما بالإضافة إلى سياسة الاستعداد التي اتبعها القذافي ضد الغرب.
- ساهم نظام السياسة الخارجية للقذافي وعلاقاته الإقليمية في التدخل العسكري للناتو في ليبيا، فكان ذلك مبرراً أعطي نوع من الشرعية لهذا التدخل.

(١) بوسنينة، محمد، دور الاقتصاد في الهوية الوطنية، منشورات مؤسسة فانغولينهوفن ومركز الدراسات والقانون بجامعة بنغازي، ٢٠١٨، ص ١٤١.

- بين البحث أن الاقتصاد الليبي والنفط من ضمن الدوافع الغير معلنة، والتي دعت إلى سرعة التدخل العسكري للئاتو في ليبيا، حيث تعد ليبيا من أغني الدول إنتاجاً للنفط، لذلك كانت الحالة الليبية لها خصوصية عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة.
- أكد البحث على إن تقسيم المؤسسات السيادية الاقتصادية في ليبيا هدفاً أساسياً، نجح الئاتو في تحقيقه وذلك لتفتيت الثروات الليبية وقدرة السيطرة عليها، وخاصة في إنتاج النفط.

ثانياً: التوصيات:

- ١- **يوصي الباحث المجتمع الدولي** رفع الغموض عن الدوافع والأهداف الحقيقية للتدخلات العسكرية في الدول وخاصة الدول الغنية بالنفط.
- ٢- **على مجلس الأمن وضع ضوابط وشروط وعقوبات صارمة** في حالات اختراق الئاتو للأهداف والدوافع الحقيقية للتدخل العسكري.
- ٣- **الإعلان عن الدوافع الحقيقية** للتدخلات العسكرية وإعطاء المجتمع الدولي حرية الموافقة على هذا التدخل أو رفضه، بالإضافة إلى تحديد تعويض عن الخسائر التي تنتج عن هذه التدخلات من قبل مجلس الأمن صاحب قرارات التدخلات الدولية.

والله تعالى ولي التوفيق،،،

المراجع

أ) الكتب:

- ١- إبراهيم احمد، التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية، طرابلس :المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢م.
- ٢- إبراهيم علي، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.
- ٣- اسماعيل محمد محمد، عمر المختار، القاهرة :مكتبة القران، ١٩٩٢م.
- ٤- انديشة احمد محمد، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، ١٩٩٣م.
- ٥- البرناوي سالم حسين، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي :مركز البحوث الاقتصادية، ٢٠٠٠م.
- ٦- حبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر، طرابلس : منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨١م.
- ٧- ولد اباه السيد، الثورات العربية المسار والمصير، لبنان : جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

ب) الدوريات:

- ٨- احمد طاهر وآخرون، " دستور المملكة الليبية"، مجلة الانقاذ الليبية، العدد ٣٩، ديسمبر ١٩٩١
- ٩- بلقرين عبد الاله، " مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٣ نوفمبر ٢٠١١م.
- ١٠- مخيمر، اسامة، " الاوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، اخبار الساعة، العدد ٤٥٢١، افريل ٢٠١٢
- ١١- عقل زياد، "ال فشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ٢٠١١م.
- ١٢- الصواني يوسف محمد، " ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، ٢٠١١م.

ج) الرسائل العلمية:

- ١٣- ابو الفضل يوسف محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ١٤- بوخشيم عبد الناصر عز الدين، " تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٣م.
- ١٥- برفوق سالم، " تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ١٩٩٤م.

- ١٦- دريدي محمود، " البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية(١٩٩٥ - ٢٠٠٩)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م.
- ١٧- مصرف ليبيا المركزي، تقرير حول ميزان المدفوعات الليبية، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، إدارة البحوث الإحصائية، ٢٠١٠م.

(هـ) مواقع الإنترنت:

1. http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1
2. <http://www.yemennation.net/news5937.html>
3. <http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=1B5EC10E-A72E-401E-9275-E437948A4028&d=20120729&writer=0>
4. <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19488>
5. http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170212.htm
6. <http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/>
7. http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id=2978
8. <https://www.ajnet.me/news/2011/3/6/>

(و) المراجع الأجنبية:

1. Admes Simon, " Military intervention and regime change in Libya", Virginia journal of international law, volume 52, Number 02, 2012.
2. Aydin, Aysegul, **foreign powers and intervention in armed conflicts**,
3. California: Stanford university press, 2012.
4. Chinese newspaper People, Pentagon: terrorist groups trying to enter Libya, 15\9\2011.
5. Dirk Vandewalle, op.cit, p68
6. Donnelly Jack, **Realism and International relations**, London: Cambridge
7. Helen Chapin Metz, op.cit, p 184.
8. L.L. Snyder, The Dynamic of Nationalism, (Princeton: D. Van Nostrand Co. Inc., 1964), hlm.24
9. Niels Korf: Falling Sky and Chicken Littles: **Transatlantic Relations During the Siberian Pipeline Crisis**, A Thesis Master Presented to the faculty of Humanities University of Amsterdam, 2010, p 7.
10. October, 2012. available from : 23 : 10 2011/03/11
11. Road, Estover, **Freedom in the world 2011**, United State: Eld publishers,2011.
12. Simon Admes, "Libya and the responsibility", Occational paper series, NO 3, University press, 2000.
13. Wrincht Johan, **A history of Libya**, London: Cambridge University press, 2012.
14. **Johan Wrincht**, A history of Libya, london : Cambridge University press, 2012.